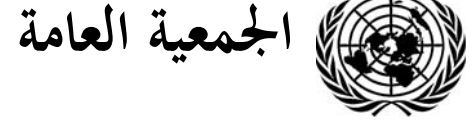


Distr.: General
11 October 2013
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والستون

البنود ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ (أ) و ٢١ (ب) و ٢٢ (أ)

و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢

والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل

الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق

العولمة والترابط

العولمة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم

المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

نحو إقامة شراكات عالمية



الرجاء إعادة استعمال الورق

181013 171013 13-51045 (A)



رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة ورئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

أنشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع الوزاري السنوي
لأقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة
الثامنة والسنتين للجمعية العامة، في إطار البنود ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ (أ) و (ب)
و ٢٢ (أ) و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة
[A/C.2/68/L.1](#).

(توقيع) جان فرانسيس زينسو
السفير والممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة ورئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً

نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بغرض وضع توجيه استراتيجي لتنفيذ إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠٢٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً على نحو كامل وفعال وفي الوقت المحدد،

إذ نشير إلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وأقرتهما الجمعية العامة بقرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية العامة بكافة أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ نشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠١٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلق بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نرحب مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١) وتقريره عن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ نرحب أيضاً مع التقدير بالتقرير الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٣ الذي يتناول

(١) A/68/88-E/2013/81.

(٢) A/68/217.

الموضوع الخاص المعنون ”بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“^(٣)،

وإذ **نخطط علماً** باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ **نخطط علماً أيضاً** بنتائج الاجتماع الخاص الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ **نرحب مع التقدير** باشتراك حكومتي بنن والنرويج في الدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لصالح أقل البلدان نمواً على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع،

وإذ **نرحب أيضاً مع التقدير** بدعوة حكومتي تركيا وبلجيكا إلى عقد اجتماع وزاري على مائدة إفطار بشأن موضوع ”تخرج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً: السبيل نحو التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي“ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع،

وإذ **نخطط علماً** بالدعوة إلى عقد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في نيويورك يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

نعتمد الإعلان التالي:

١ - نكرر تأكيد التزامنا الثابت بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بوسائل منها إدماج أحكامه في سياساتنا الوطنية والأطر الإنمائية التي نضعها، وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام. وسنقوم أيضاً، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري المستخدمة حالياً، بما في ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وآليات التشاور المستخدمة حالياً لتغطية استعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

(٣) انظر الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (ستتوافر قريباً نسخة أولية غير محررة من التقرير).

٢ - نؤكد أن المضمون الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول هو تحقيق المستوى اللازم توافره من القدرات المنتجة المجدية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛ والتنوع؛ وتطوير الهياكل الأساسية وتعزيز الاستثمار والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وندعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم القائمة في أقرب وقت ممكن بطريقة يمكن التنبؤ بها، وتوفير المزيد من الدعم المالي والتقني لأقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ أحكام برنامج عمل اسطنبول؛

٣ - نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تأثير الأزمات المتعددة الجارية على أقل البلدان نمواً من نواح عديدة، تتجلى في الانخفاض الحاد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٦ في المائة، في المتوسط سنوياً، خلال العقد الماضي إلى معدل نمو يقدر بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢^(١). ويقل معدل النمو الاقتصادي الحالي بكثير عن هدف برنامج عمل اسطنبول بتحقيق معدل نمو قدره ٧ في المائة سنوياً. وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة حشد الدعم الملئ على الصعيدين الإقليمي والدولي وتقديمه في الوقت المناسب وفق أهداف محددة من أجل تكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في سبيل تطوير القدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والتخفيف من حدة آثارها؛

٤ - نؤكد الضرورة الملحة لتعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية، التي تشمل كامل نطاق الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المانحة التقليدية وبلدان الجنوب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات، من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٥ - ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً، وتوفر عازلاً يتيح توقي الآثار الناجمة عن عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمانحين إلى نسبة ٠,١٠ في المائة في عام ٢٠١١ من نسبة ٠,١١ في المائة في عام ٢٠١٠. ويساورنا القلق كذلك إزاء انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً، بحسب ما تشير إليه التقديرات الأولية لعام ٢٠١٢، بمقدار ١٢,٨ في المائة مقارنة بمستوى عام ٢٠١١. ونثني على البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أوفت بالفعل بالحد الأدنى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية، وندعو البلدان المانحة التي لم تفعل ذلك بعد إلى

الوفاء بالتزامها في المساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة من ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن، وإلى زيادة الموارد التي تخصصها لأقل البلدان نمواً بقدر أكبر لدى استعراض التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، أخذاً في الاعتبار أن أقل البلدان نمواً هي فئة البلدان الأكثر تضرراً من آثار الأزمات الاقتصادية والمالية الجاريتين؛

٦ - نكرر تأكيد أهمية مراعاة عملية تخصيص موارد المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية للعوائق والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً. وندعو الشركاء في التنمية أيضاً إلى كفالة إيجاد توازن صحيح في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين مختلف القطاعات، مع التركيز بوجه خاص على القطاعات الإنتاجية، ومن بينها قطاعات الهياكل الأساسية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٧ - نشدد على ضرورة تحسين جودة المعونة، بسبل من بينها توكي الشفافية بشأنها والمساءلة عنها والاطمئنان إلى توافرها على المدى الطويل وفتح سبل الاستفادة من المعونة دون قيد لأقل البلدان نمواً. ونؤكد كذلك ضرورة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال نظام الميزنة الوطني وضرورة اتساقها مع الأولويات الوطنية استناداً إلى مبدأ تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة في عملية التنمية؛

٨ - نؤكد أهمية المصادر المبتكرة للتمويل، التي ينبغي أن تكون إضافية وكبيرة الحجم ويمكن التنبؤ بها وأن توزع على نحو يحترم الأولويات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وألا تشكل عبئاً مفرطاً على عاتقها؛ ونشدد على أهمية أن تكون هياكل الإدارة المعنية ببرامج التمويل المبتكر بها تمثيل متوازن للحكومات والوكالات الممولة، وللبلدان المستفيدة بما فيها أقل البلدان نمواً، وأن تكفل أيضاً وجود آليات ملائمة للمساءلة؛

٩ - نؤكد ضرورة كفالة إيلاء مصالح أقل البلدان نمواً الأولوية الواجبة في ما تقوم به منظمة التجارة العالمية من عمل في المستقبل. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالقرارات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في المؤتمر الوزاري الثامن المعقود في جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً لمنظمة التجارة العالمية^(٤)، وتمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً بموجب المادة ٦٦-١ من اتفاق

(٤) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/COMTD/LDC/19.

الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(٥)، وإعفاءات الخدمات لأقل البلدان نمواً^(٦)؛

١٠ - نرحب باعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية للمبادئ التوجيهية الجديدة لزيادة تعزيز وتبسيط وتفعيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً للمنظمة لعام ٢٠٠٢، بغية تمكين أقل البلدان نمواً من التفاوض بشأن عضويتها في المنظمة بمزيد من السرعة والسهولة؛ ونرحب أيضاً بقرار المجلس بشأن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ المتعلق بتمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً بموجب المادة ٦٦-١ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢١، مما يتيح لأقل البلدان نمواً مزيداً من الوقت لتنفيذ الاتفاق، والاستفادة بالكامل في الوقت نفسه من أوجه المرونة التي يوفرها الاتفاق^(٧). وبالمثل، نرحب ببرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المحدث المتعلق بأقل البلدان نمواً الذي اعتمدته اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً في المنظمة، والذي يعمم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في ولاية منظمة التجارة العالمية^(٨)؛

١١ - نرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان لإتاحة وصول جميع المنتجات من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص. ونسلم مع ذلك بأن تنفيذ الإعفاء من الرسوم والحصص بشكل كامل لم يتحقق بعد، وبأن أقل البلدان نمواً لم تتمكن من الاستفادة بصورة مجدية من نظام التبادل التجاري العالمي بسبب ضيق الشروط المفروضة على دخول الأسواق والعوائق التي تحول دون مواكبة جانب العرض للطلب. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

أ - تنفيذ قرار إتاحة وصول جميع المنتجات الناشئة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص تنفيذاً تاماً في أوانه وبصورة دائمة، وإعماله على نحو لا يقلل من فرص الوصول إلى الأسواق الحالية التي يتمتع بها أي بلد من أقل البلدان نمواً؛ واعتماد قواعد للمنشأ تتسم بالبساطة والشفافية والمرونة والمعاملة التفضيلية يمكن تطبيقها

(٥) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية IP/C/59/Add.2.

(٦) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/S/37.

(٧) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية IP/C/64.

(٨) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/COMTT/LDC/W/57.

على أي واردات من أقل البلدان نمواً^(٩)؛ ومقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة، في مجالات من بينها الزراعة، تتعارض مع الالتزامات المتعددة الأطراف؛

ب - التصدي للتدابير غير الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة؛

ج - تيسير المفاوضات الجارية مع أقل البلدان نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بها استناداً إلى المبادئ التوجيهية للانضمام التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى القرار المتخذ لزيادة تعزيز وتبسيط وتفعيل المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة لعام ٢٠٠٢ الذي اعتمده المجلس العام في تموز/يوليه ٢٠١٢؛

د - تحديد تفاصيل إجراءات الرصد المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مقررّة وبقواعد المنشأ والاتفاق بشأن هذه التفاصيل؛

١٢ - ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في وقت مبكر بوثيقة ختامية طموحة وشاملة ومتوازنة وعادلة وموجهة نحو التنمية؛ وندعو بقوة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة التدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً في الاجتماع الوزاري المقرر عقده في بالي في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتي تشمل القضايا الإنمائية الرئيسية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق دون رسوم أو حصص، ووضع قواعد منشأ تفضيلية بسيطة ومرنة، وتفعيل إعفاء الخدمات والقطن؛

١٣ - ندعو أيضاً الشركاء في التنمية إلى الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً من القدرات التجارية عن طريق زيادة حصة المساعدة المقدمة من خلال المعونة من أجل التجارة زيادة كبيرة، ودعم الإطار المتكامل المعزز، وتعزيز قدراتها على الوصول إلى الموارد المتاحة، دعماً لاحتياجات وطلبات أقل البلدان نمواً المعبر عنها من خلال استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

(٩) انظر "حزمة الأحكام المتعلقة بأقل البلدان نمواً" الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ (وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/C/W/63).

١٤ - نعرب عن بالغ قلقنا من أنه لا يزال كثير من أقل البلدان نموا يزرح تحت وطأة ارتفاع أعباء الدين بالرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف. ونشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة، ولا سيما من خلال الإلغاء الكامل للديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على جميع أقل البلدان نموا للدائنين من القطاعين العام والخاص. كما نشدد على الحاجة إلى تأجيل سداد الديون وتسوية مشكلة ديون أقل البلدان نموا على نحو مناسب؛

١٥ - نسلم بإمكانية قيام الاستثمار المباشر الأجنبي بدور مهم وحفاز في تعزيز المدخرات المحلية وإيجاد فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتنمية مباشرة الأعمال الحرة. ونلزم أنفسنا باعتماد إطار اقتصادي وقانوني ومؤسسي مستقر من أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، وندعو بقوة الشركاء في التنمية إلى وضع نظام لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا بعدة وسائل تشمل أحكاما تتعلق بأمور من قبيل التأمين والضمانات وبرامج التمويل التفضيلية وصناديق الشركات الخاصة للاستثمار في أقل البلدان نموا على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه في دورتها التاسعة والستين^(١٠)؛

١٦ - نسلم بأهمية التحويلات المالية إلى أقل البلدان نموا بوصفها موارد مالية خاصة كبيرة. ونشدد على الحاجة إلى الحد من تكاليف المعاملات الخاصة بتدفقات التحويلات المالية وتعزيز أثر التحويلات على التنمية. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تبسيط إجراءات الهجرة للحد من تكاليف الهجرة إلى الخارج، وندعو أيضا جميع البلدان، ولا سيما بلدان المقصد، إلى مقاومة المعاملة الجائرة والتمييزية للعمال المهاجرين، وفرض قيود غير معقولة على هجرة اليد العاملة، ووضع نظام للهجرة القصيرة الأجل؛ وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بما في ذلك الحق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛ والقضاء على استغلال المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر؛ ومعالجة مخنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل؛ وتحسين النظرة العامة تجاه المهاجرين؛ وإدماج الهجرة في خطة التنمية؛ وتعزيز الشراكات والتعاون في مجال الهجرة؛ وتقديم معاملة تفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا. ونتطلع أيضا إلى التنفيذ الكامل لنتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي سيعقد في نيويورك يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠، الفقرة ١٥.

١٧ - نرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين حكومة بنن ومكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بإنشاء مرصد دولي لتحويلات المهاجرين؛ وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لإنجاز دراسة البلدان التجريبية الأربعة المستفيدة من البرامج، ونتطلع إلى التشغيل المبكر للمرصد الدولي؛

١٨ - نرحب مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الدولي للاتصالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من أجل تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدماج أحكامه ذات الصلة في برامج عملها، ونؤكد من جديد، في هذا الصدد، على دعوتنا إلى مجالس إدارة سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى أن تفعل الشيء نفسه على وجه السرعة، حسب الاقتضاء، ووفقاً لولاية كل منها؛

١٩ - نسلم بأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يواجه تحدياً يتمثل في تلبية المطالب المتنامية على المساعدة الأكثر تنوعاً من خلال بذل المزيد من الجهود بصورة أسرع وأفضل. وندعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بوسائل منها تنفيذ برامج التعاون المالي والتقني واسعة النطاق؛ ودعجه في برامج عملها؛ والمشاركة الكاملة في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛ وتضمين التقدم المحرز في هذا الصدد في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجالس التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أقل البلدان نمواً عام ٢٠١٣^(١). ونؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لتقرير عام ٢٠١٢ من تقارير الاستعراض الشامل الذي يجري كل

(١١) انظر E/2013/L.10، الفقرة ٨.

أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي ينص على مبادئ توجيهية هامة من أجل تمويل وأداء وفعالية هذه الأنشطة؛

٢٠ - نحث الشركاء في التنمية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المساعدة في كفالة الحصول على التكنولوجيات وتنميتها وحيازتها ونقلها ونشرها، لا سيما التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يناظرها من الدراية إلى أقل البلدان نمواً؛ وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة زيادة المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها الوطنية على الابتكار، بوسائل منها البحث والتطوير؛

٢١ - ندعو إلى التشغيل المبكر لمصرف للتكنولوجيا من أجل أقل البلدان نمواً مع عناصره الرئيسية الثلاثة المقترحة^(١٢)، وهي: بنك لبراءات الاختراع، وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار ومرفق لإيداع البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما نؤكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن هيكله ومهامه وآلية إدارته وتمويله وترتيبات التزويد بالموظفين والمسائل المؤسسية الأخرى ذات الصلة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وفي هذا الصدد، وبينما نرحب بالعرض المقدم من تركيا لاستضافة بنك للتكنولوجيا مخصص لأقل البلدان نمواً، فإننا: (أ) ندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بإنشاء بنك التكنولوجيا في دورتها الثامنة والستين؛ (ب) نطلب إلى الأمين العام المضي قدماً في متابعة الإجراءات الرامية إلى تشغيل بنك التكنولوجيا؛ (ج) نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم السخي إلى تشغيل بنك التكنولوجيا وتفعيله على نحو سلس؛

٢٢ - نلاحظ مع القلق أن الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكنها تحقيق تقدم ملموس، ويُعزى ذلك أساساً إلى جملة أمور منها التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية غير الملباة، ومحدودية القدرات الإنتاجية وتزايد عبء المديونية، والشروط غير المواتية للوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وندعو الشركاء في التنمية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً من أجل زيادة تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق المزيد من التقدم الملحوظ بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٣ - نخطط علماً بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية

(١٢) انظر تقرير الأمين العام بشأن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصص لأقل البلدان نمواً (A/68/217).

المعنية بتمويل التنمية المستدامة، ونؤكد على الحاجة إلى تجسيد تحديات وأولويات أقل البلدان نمواً في صميم ومركز الأهداف الإنمائية للألفية، والتمويل من أجل التنمية المستدامة تمشياً مع المبدأ ٦ من مبادئ ريو فضلاً عن الأحكام الواردة في الفقرتين ٣٤ و ١٨١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وصياغة الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لمبدأ المعاملة التفاضلية والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً؛

٢٤ - نؤكد على أنه بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً هي البلدان الأشد ضعفاً، وتحديد بشكل خطير عن مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تدرج أولوياتها الإنمائية في صميم ومركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق شرعيتها وفعاليتها. وينبغي أن تُدمج المجالات الثمانية ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول، ولا سيما بناء القدرات الإنتاجية والبنية التحتية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدماجاً تاماً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى استعراض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعتها في برنامج عمل اسطنبول من أجل زيادة تعزيز الموارد من أجل أقل البلدان نمواً لأنها في أمس الحاجة إليها، ولحدودية فرص وصولها إلى مصادر تمويل أخرى؛ وندعو البلدان النامية الأخرى، بما يتسق مع إمكاناتها، إلى تقديم الدعم من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢٥ - نشدد على الحاجة إلى إطلاق عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، التي ينبغي اعتمادها في مؤتمر قمة يُعقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥؛

٢٦ - ندعو إلى إجراء عملية تشاورية مفتوحة وشاملة، وتضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستمضي قدماً بروح إعلان الألفية تحقيقاً لما يلي:

أ - العزم على الاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية ومواصلة تنفيذها، وبخاصة هدف القضاء على الفقر المدقع قضاء مبرماً؛

ب - التكامل المتوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

ج - التركيز على النمو الاقتصادي الشامل والعادل والمستدام، وبناء القدرات الإنتاجية بهدف التصدي بفعالية لجميع أشكال عدم المساواة والعوامل التي تقوم عليها، وتحقيق التنمية المستدامة؛

د - التركيز على الأبعاد العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة في تلبية الاحتياجات المحددة والتحديات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛

هـ - تعزيز الشراكة العالمية من أجل تعزيز تنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٧ - نشعر بقلق بالغ من أن أقل البلدان نمواً ما زالت عرضة لصدمات شتى، بما في ذلك في مجالات الأغذية والوقود والأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى بناء قدرة أقل البلدان نمواً اللازمة للتكيف مع الصدمات الخارجية والداخلية المختلفة، وللتخفيف من حدة آثارها السلبية. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم المالي والتقني لاستراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر التي تنتهجها أقل البلدان نمواً، من قبيل المرافق الوطنية لتخفيف حدة الأزمات وبناء القدرة على التكيف، من أجل تعزيز قدرتها على التصدي لآثار الصدمات الاقتصادية على النحو المتعهد به في برنامج عمل اسطنبول؛

٢٨ - نسلم مع بالغ القلق بأن أقل البلدان نمواً تتضرر بشكل غير متناسب من الآثار السلبية لتغير المناخ. ونعرب عن بالغ القلق إزاء الافتقار إلى التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، ونحث جميع الأطراف على الانتهاء من المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو التي تمسك بزماد المبادرة في خفض الانبعاثات وتوفير الموارد التكنولوجية والمالية الإضافية الكافية التي يمكن التنبؤ بها لأقل البلدان نمواً. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الإسراع في صرف تمويل البدء السريع لأغراض التكيف المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، وإلى ضمان تعزيز فرص حصول أقل البلدان نمواً على هذا التمويل فضلاً عن إمكانية الحصول على التكنولوجيا الخضراء بتكلفة معقولة. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لصندوق المناخ الأخضر بهدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز وتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً؛ وتلبية احتياجات الأشخاص المشردين نتيجة للظروف المناخية القاسية. ونشدد على ضرورة أن يكون تخصيص أموال التكيف وتخفيف الآثار إضافياً إلى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي أن يكون عادلاً ومنصفاً ومتناسباً مع الآثار المترتبة على تغير المناخ؛

٢٩ - نحث بالشركاء في التنمية التنفيذ الكامل للالتزامات التي جرى التعهد بها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو فعال وإدماج

مجالاته ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل، الذي سيساهم تنفيذه الأوسع نطاقا في تحقيق الهدف الشامل لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٠ - نهب أيضا بالمجتمع الدولي إدماج خطة عمل أقل البلدان نموا ذات الأولوية في المناقشات والوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها؛

٣١ - نكرر ندائنا إلى الأمين العام بأن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير ذات الصلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها لضمان متابعة التنمية في تلك البلدان في السياق الأعم للاقتصاد العالمي والإسهام في الحيلولة دون تهميشها، مع العمل على زيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي؛

٣٢ - نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والمشاركة الديمقراطية، بطرق منها تعزيز دور البرلمانات ومكافحة الفساد؛

٣٣ - ندعو إلى تعزيز التنسيق والاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة وفيما بين جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف في دعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا؛

٣٤ - ندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج استعراض تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في استعراضاته الوزارية السنوية، كما ندعو منتدى التعاون الإنمائي إلى الاستمرار في استعراض الاتجاهات العامة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات لأغراض التنمية، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا. وندعو المجلس إلى الاضطلاع باستعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في استعراضه الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥ بهدف تحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، فضلا عن الثغرات وأوجه القصور في التنفيذ وتحديد سبل العمل الأخرى للتغلب عليها؛

٣٥ - نلاحظ مع القلق أن أقل البلدان نموا ممثلة تمثيلا ناقصا بصورة خطيرة ولم تمنح النصيب الذي تستحقه من حيث إيصال صوتها ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات في مؤسسات بریتون وودز. ويجب أن يخضع نظام التصويت وهيكل المساءلة في مؤسسات بریتون وودز لإصلاحات أساسية بغية ضمان منح أقل البلدان نموا صوتا فعالا ومشاركتها في عمليات صنع القرار بهذه المؤسسات. ونكرر ندائنا لاعتراف مؤسسات بریتون وودز

بأقل البلدان نموا بوصفها فئة خاصة استنادا إلى مؤشر الضعف الذي وضعته الأمم المتحدة من أجل التنسيق والاتساق في مجال التعاون الإنمائي الدولي؛

٣٦ - نسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد ظهرا إلى حيز الوجود وشهدا توسعا كبيرا باعتبارهما يمثلان قوة ضرورية في الوضع الاقتصادي العالمي. ونشدد على ضرورة الاستفادة بشكل كامل مما يوفره التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إمكانيات في مجال التجارة والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، باعتبارهما مكملين حقيقيين للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلا عنه. ومن الضروري مواصلة تعزيز النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. ونثني على ما توفره بلدان الجنوب لأقل البلدان نموا من زيادة في حجم المساعدة الإنمائية والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا، وإمكانية الوصول إلى الأسواق دون فرض رسوم أو حصص عليها. ونرحب بهذه المبادرات، وندعو الأعضاء الآخرين في الجنوب إلى أن تحذو حذوها؛

٣٧ - نؤكد على ضرورة أن تتمتع أقل البلدان نموا بالمرونة الكاملة وبحيز سياساتي في تحديد سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها. وينبغي أن تمكنها هذه المرونة من القيام على نحو فعال بإدارة وتنظيم سياساتها الاقتصادية المحلية في ضوء استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ونهيب بالشركاء في التنمية العمل على استكمال الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة لأقل البلدان نموا، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنيتين؛

٣٨ - ندكر بالهدف الطموح لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من الوصول إلى مرحلة الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، والالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عملية الخروج من هذه الفئة. ونشدد على أن كل حالة من حالات النجاح في الرفع من قائمة أقل البلدان نموا سوف تكون بمثابة نجاح باهر ليس لهذه البلدان نفسها فحسب، بل أيضا للأمم المتحدة وللتعاون الإنمائي من جانب المجتمع الدولي. ومن البوادر المشجعة أنه على الرغم من التحديات والمعوقات المستمرة فقد أعلنت العديد من أقل البلدان نموا اعتزامها الوصول إلى حالة الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ أو نحو ذلك. وحددت بلدان مثل أنغولا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وكمبوديا، ونيبال، بين بلدان أخرى، الرفع من قائمة أقل البلدان نموا كأحد الأهداف في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وإننا نناشد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية، تقدم الدعم التقني اللازم إلى البلدان المتطلعة إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، من أجل وضع استراتيجياتها الرامية إلى الخروج من هذه الفئة والانتقال للسلس؛

٣٩ - ندعو الشركاء في التنمية، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ بشأن الانتقال للسلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، إلى استخدام معايير تحديد أقل البلدان نمواً، وهي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي، كمعايير لتخصيص المعونات من أجل ضمان تخصيص أكثر إنصافاً للمعونة في ضوء المعوقات الهيكلية الشديدة التي تواجهها هذه البلدان؛

٤٠ - نهيب بقوة بالشركاء في التنمية وسائر الجهات الفاعلة المعنية أن تقوم بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في الوقت المناسب عن طريق إدماجه في أطر سياسات التعاون الوطنية لكل منها، وفي البرامج والأنشطة الوطنية التي تضطلع بها من أجل كفالة تعزيز الدعم الموجه إلى أقل البلدان نمواً بصورة يمكن التنبؤ بها على النحو المبين في برنامج عمل إسطنبول، وكفالة الوفاء بالتزاماتها، والنظر في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٤١ - وندعو منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، واللجان الفنية واللجان الإقليمية، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ودمجه في برامج عملها وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. كما ندعو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في خطط عملها؛

٤٢ - نسلم بأن الركائز التسع (البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والتجارة، والاستثمارات الخاصة وإيجاد فرص العمل، والأمن الغذائي، والنمو مع القدرة على توقي الصدمات، وتعميم الخدمات المالية، وتعبئة الموارد المحلية، وتقاسم المعارف) الواردة في خطة العمل المتعددة السنوات المتعلقة بالتنمية التي وضعها الفريق العامل المعني بالتنمية المنبثق عن مجموعة العشرين هي على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وناشد بلدان مجموعة العشرين إيلاء أولوية خاصة للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وتنفيذ التزامات

كل منها لهذه الدول، وندعوها إلى كفالة أن يكون لأقل البلدان نموا صوت مسموع ومشاركة فعالة في جميع أنشطتها؛

٤٣ - نحيب بمجموعة الثمانية إيلاء الاعتبار الواجب لخطة عمل أقل البلدان نموا واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة مراعاة شواغل أقل البلدان نموا على النحو الواجب في قراراتها والوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان التعجيل بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول وبلوغ جميع أهدافه؛

٤٤ - نعرب عن تقديرنا للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني أدت إلى تيسير مشاركة مندوبي أقل البلدان نموا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. بما في ذلك عملياته التحضيرية. وندعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المانحة للمساهمة في الصندوق الاستئماني بغرض دعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ومتابعته ورصده لكفالة مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول الذي يعقد في تموز/يوليه من كل عام خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٤٥ - نحيط علما مع التقدير باجتماعات الاستعراض الإقليمية التي تعقد كل سنتين وتنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في منطقة كل منها، وندعوها إلى مواصلة تعزيز دعمهما لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بما في ذلك ما يتعلق بالتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي؛

٤٦ - نعرب عن تقديرنا العميق لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لمتابعته ورصده تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بدقة شديدة وجودة عالية، باعتباره جهة التنسيق فيما يتعلق بأقل البلدان نموا في منظومة الأمم المتحدة، وتوفيره الدعم الفني لعمل الفريق المعني بأقل البلدان نموا. وينبغي للمكتب أن يواصل تقديم الدعم التحليلي والتنظيمي إلى أقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وأداء الدور التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. ونؤكد من جديد التزامنا بكفالة توفير الموارد الكافية للمكتب لتمكينه من الاضطلاع بأنشطته الواسعة والمتنامية، ونشدد على ضرورة دعم المكتب بما يتناسب مع اتساع نطاق ولايته المحددة في برنامج عمل إسطنبول وفي قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما اقتراح الأمين العام الوارد في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بشأن تعزيز مكتب الممثل السامي؛

٤٧ - نشدد على أهمية ما ورد في الفقرة ٢٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠١٣ من أن الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة بحاجة إلى المزيد من التنسيق والتوحيد من أجل ضمان فعالية رصد ومتابعة برنامج عمل إسطنبول بقيادة مكتب الممثل السامي وتقديم الدعم المنسق جيدا بهدف القيام على نحو فعال بتحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول، بما في ذلك الهدف المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة؛

٤٨ - نرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة بنن لاستضافة اجتماع وزاري بشأن إقامة شراكة جديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، في كوتونو، بنن، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، ونتطلع إلى الخروج منه بنتيجة ناجحة، الأمر الذي سيساهم في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول وكذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٩ - إننا عازمون على دعم تطلعننا المشترك المتمثل في ضمان النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في جميع أقل البلدان نموا وصولاً إلى تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وسوف نواصل الحفاظ على تضامننا ووجدتنا والسعي إلى التوصل إلى موقف مشترك بشأن القضايا ذات الصلة بمصالحنا في مختلف المحافل المتعددة الأطراف.